

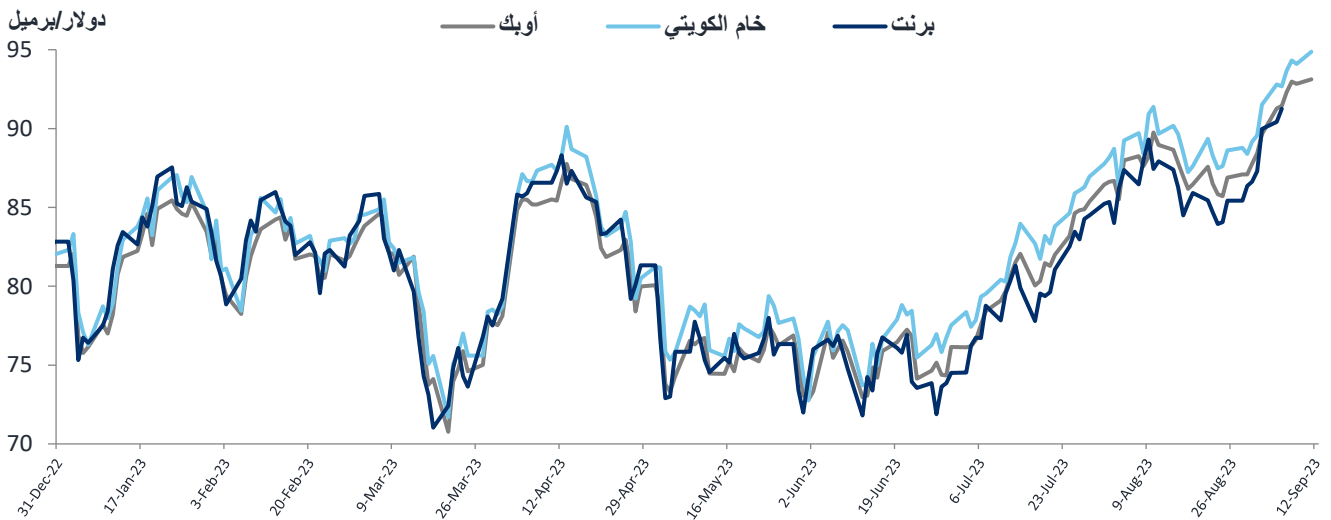
سبتمبر 2023

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

تخفيضات الإنتاج ومحادثات تعليق أسعار الفائدة تدفع النفط لتخطي 92 دولار للبرميل...

وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 10 أشهر مختربة حاجز 90 دولار أمريكي للبرميل بعد أن شهدت مكاسب متواصلة منذ الأسبوع الأخير من أغسطس 2023. وكانت المكاسب الأولية مدفوعة بالانخفاض المستمر في مخزونات النفط الأمريكية والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ ديسمبر 2022. كما أدى انخفاض مخزون المنتجات النفطية المكررة في كافة أنحاء العالم إلى تعزيز الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم إعلان السعودية وروسيا المتعلق بتمديد التخفيضات الطوعية بنحو 1.3 مليون برميل يومياً حتى نهاية العام في إعطاء دفعة قوية لأسعار النفط منذ بداية الشهر الحالي. كما أدت قرارات خفض الإنتاج إلى انخفاض حاد لكميات النفط التي تم شحنها، إذ وصلت إلى 1.04 مليار برميل، فيما يعد أدنى مستوى منذ بداية أغسطس 2022، وفقاً لبيانات شركة كبلر.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وعلى صعيد الطلب، أدى الشعور بالتفاؤل المتزايد تجاه توقف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والاتحاد الأوروبي عن رفع أسعار الفائدة، وفقاً لاستطلاع شمل نخبة من الاقتصاديين العالميين، إلى توقعات بانتعاش الطلب على النفط بوتيرة أقوى في ظل اتجاه النمو الاقتصادي لتحقيق الهبوط الناعم في وقت لاحق من العام الحالي. بالإضافة إلى ذلك، ظلت واردات الصين من النفط قوية الشهر الماضي، على الرغم من إشارة بعض بيانات الاقتصاد الكلي الأخرى إلى تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد، وهو الأمر الذي تحاول الحكومة مواجهته من خلال الإصلاحات المختلفة التي تم الإعلان عنها مؤخراً. كما استقرت مستويات الطلب على النفط في الولايات المتحدة خلال شهري مايو ويونيو 2023، وفقاً للبيانات المنقحة الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. إذ ارتفع الاستهلاك إلى أعلى المستويات الموسمية المسجلة خلال 5 سنوات عند 20.7 مليون برميل يومياً خلال يونيو 2023 على خلفية تزايد استهلاك سائل الغاز الطبيعي في فصل الصيف بمستويات قياسية، وذلك على الرغم من أن الاستهلاك في قطاع النقل ظل أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

أما على صعيد العرض، تجاهلت الأسواق التزايد المستمر لإنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأسابيع القليلة الماضية، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وكشفت البيانات الأسبوعية عن استقرار مستويات الإنتاج عند 12.8 مليون برميل يومياً على مدار الثلاثة أسابيع الماضية، فيما يعد أعلى مستويات الإنتاج منذ بداية الجائحة، كما يقترب هذا الرقم من المستوى القياسي

المسجل قبل الجائحة والبالغ 13.1 مليون برميل يومياً. كما كشفت البيانات الصادرة عن شركة بيكر هيويز عن تسجيل أول زيادة لعدد منصات الحفر النفطي منذ 13 أسبوعاً خلال الأسبوع الماضي. وأيد تقرير صادر عن شركة أبحاث الطاقة ريستاد هذه الزيادة مؤكداً أن منتجي النفط الصخري المستقلين في الولايات المتحدة رفعوا مستوى استثماراتهم لزيادة الإنتاج بأسرع معدل منذ ثلاث سنوات خلال الربع الثاني من العام 2023. إلا أنه على الرغم من ذلك، قد يكون هذا الارتفاع مؤقتاً، إذ تقلص إنتاج النفط الصخري بوتيرة أسرع من المتوقع، خاصة في حوض بيرميان ونيو مكسيكو، ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج إلى 5.8 مليون برميل يومياً هذا الشهر ليصل إلى أدنى المستويات المسجلة منذ فبراير 2023.

في ذات الوقت، ارتفع إنتاج الأوبك من النفط هامشياً خلال شهر أغسطس 2023، وفقاً لمصادر الأوبك الثانوية. وبلغ إجمالي إنتاج الأوبك 27.44 مليون برميل يومياً خلال الشهر، وفقاً لتقرير الأوبك الشهري، بنمو قدره 113 ألف برميل يومياً. وكانت هذه الزيادة ناجمة بصفة رئيسية عن زيادة إنتاج كل من إيران ونيجيريا وليبيا والعراق، وهو الأمر الذي قابله جزئياً انخفاض إنتاج السعودية وأنجولا وفنزويلا. وفي ظل استمرار خفض الإنتاج، توقع تقرير الأوبك الشهري أن يكون هناك فجوة في العرض تزيد عن 3 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من العام 2023، والذي يعتبر أكبر عجز يتم تسجيله منذ أكثر من عقد من الزمن.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

وصلت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 10 أشهر وتم تداولها في حدود 91 دولار أمريكي للبرميل بعد أن شهد مكاسب متواصلة منذ الأسبوع الأخير من أغسطس 2023. إذ ارتفعت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت بنسبة 10 في المائة تقريباً خلال الثلاثة أسابيع الماضية على الرغم من الضغوط الهبوطية الناجمة عن إمكانية ذوبان الجليد بين الولايات المتحدة وفنزويلا وإيران. حيث صدرت تقارير تفيد بأن الحكومة الأمريكية تجري محادثات مع فنزويلا لدراسة إمكانية تخفيف العقوبات، في حين زادت إيران من إنتاجها وصادراتها مؤخراً بفضل الجهود الدبلوماسية خلف الستار، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة بلومبرج. إلا أن تلك المكاسب سلطت الضوء على ضيق السوق لكلا من النفط الخام والمنتجات المكررة على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من المخاوف المتعلقة بالاقتصاد العام، ظل الطلب الصيني قوياً، حيث ركزت البلاد مرة أخرى على ملء الاحتياطي الاستراتيجي بالإضافة إلى زيادة صادرات المنتجات المكررة. كما أدى انتعاش قطاع الطيران في البلاد إلى دعم الطلب على وقود الطائرات.

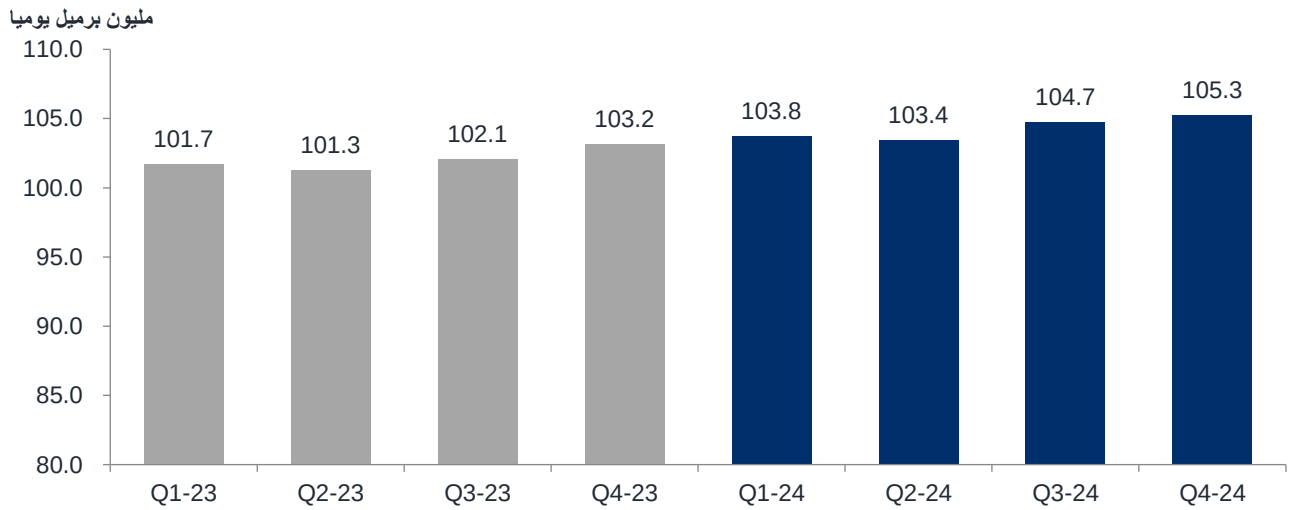
بالإضافة إلى ذلك، ساهمت التوقعات بتباطؤ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بدعم الأسعار. وتوقع تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع الإنتاج للشهر الثاني على التوالي على الرغم من أن الإنتاج الشهري في الولايات المتحدة ظل مرتفعاً عند 12.8 مليون برميل يومياً. كما انعكس ارتفاع الإنتاج أيضاً في أول زيادة تشهدها أعداد منصات الحفر النفطي في الولايات المتحدة منذ 13 أسبوعاً لتصل إلى 513 منصة خلال الأسبوع المنتهي في 8 سبتمبر 2023. إلا أنه في ظل زيادة تشغيل المصافي التي تركز على التصدير في الولايات المتحدة، زادت عمليات السحب بوتيرة متواصلة من الاحتياطي. ووفقاً لأحدث تقرير أسبوعي، وصل إجمالي مخزون النفط في الولايات المتحدة إلى 416.6 مليون برميل، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ ديسمبر 2022، بعد أربعة أسابيع متتالية من التراجع.

وكشفت بيانات أسعار النفط اليومية ارتفاع الأسعار والتي شهدت واحدة من أطول سلاسل النمو المتواصل منذ الشهر الماضي. ونتيجة لذلك، شهد المتوسط الشهري لسعر سلة نفط الأوبك نمواً شهرياً للمرة الثانية على التوالي في أغسطس 2023 بنسبة 7.7 في المائة ليصل المتوسط إلى 87.33 دولار أمريكي للبرميل. وكان نمو متوسط سعر مزيج خام برنت أقل قليلاً بنسبة 7.6 في المائة ليصل في المتوسط إلى 86.1 دولار أمريكي للبرميل، بينما ارتفع سعر خام النفط الكويتي بنسبة 7.7 في المائة ليصل في المتوسط إلى 88.8 دولار أمريكي للبرميل في أغسطس 2023.

الطلب العالمي على النفط

لم تطرأ أي تغييرات تذكر على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2023 مقارنة بالشهر الماضي، إذ استقرت عند مستوى 2.45 مليون برميل يومياً وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، حيث يتوقع أن يصل الطلب إلى 102.1 مليون برميل يومياً هذا العام. إلا أنه تم إجراء بعض التعديلات على مستوى كل دولة على حدة عن فترة الربع الثالث من العام 2023 بناءً على البيانات الفعلية لشهر يوليو 2023. وشهدت بيانات الطلب لكل من الصين والولايات المتحدة والدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعات تصاعدية. وقابل هذه المراجعات التصاعدية خفض بيانات النصف الثاني من العام 2023 لمنطقة آسيا الأخرى بصفة رئيسية. كما تم الإبقاء على توقعات نمو الطلب للعام 2024 دون تغيير، إذ يتوقع تسجيل نمواً قدره 0.3 مليون برميل يومياً ليصل الطلب إلى 104.3 مليون برميل يومياً.

الطلب العالمي على النفط -2023/2024 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

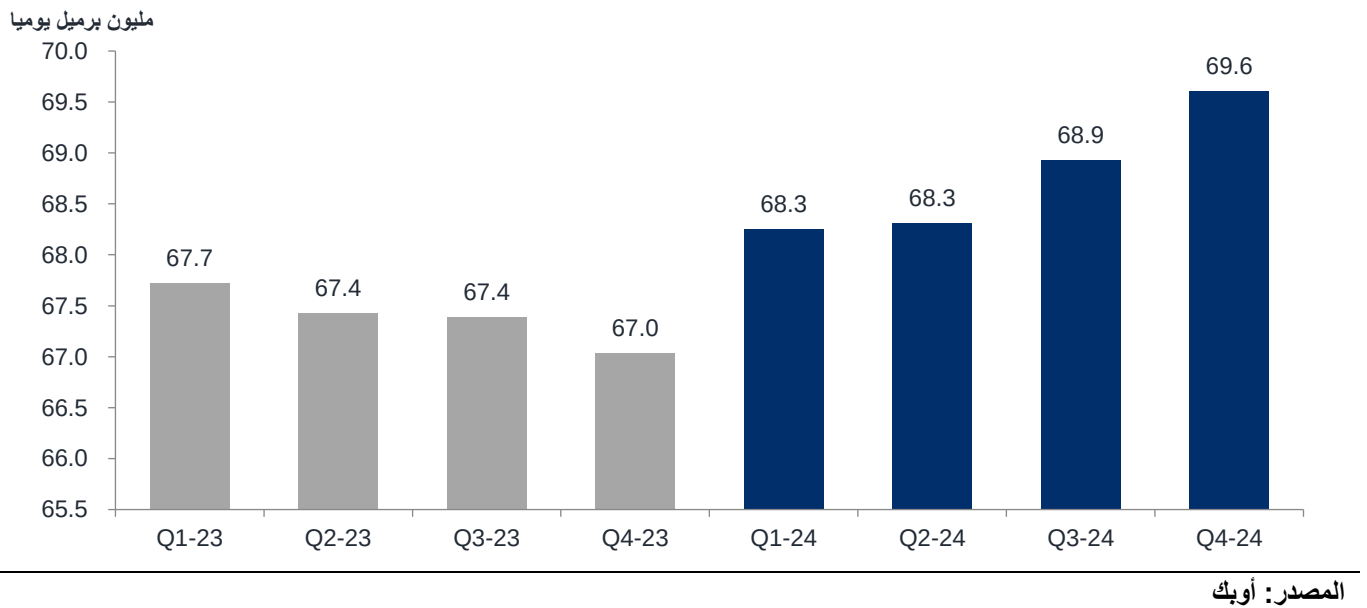
وظل الطلب على النفط في الصين قوياً خلال شهر أغسطس 2023، إذ وصلت واردات النفط إلى 12.43 مليون برميل يومياً، فيما يعد ثالث أعلى معدل يومي ومسجلاً نمواً بنسبة 20.9 في المائة مقارنة بشهر يوليو 2023، وفقاً للبيانات الحكومية. وارتفعت الواردات منذ بداية العام بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الطلب القوي على وقود وسائل النقل، بما في ذلك البنزين وزيت الطائرات، بدعم أيضاً من الجهود المبذولة لبناء مخزون استراتيجي بالإضافة إلى زيادة تشغيل المصافي التي تهدف إلى تصدير المنتجات المكررة.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في الهند بنحو 118 ألف برميل يومياً أو ما يعادل 2.5 في المائة خلال أغسطس 2023، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة ستاندرد أند بورز جلوبال كومديتي انسييت، بدعم من تحسن نشاط المصانع وزيادة الحركة. وأظهر تقرير صادر عن ET أن البلاد سجلت انخفاضاً حاداً في الواردات من روسيا والعراق والتي تم استبدالها بصفة أساسية بالإمدادات السعودية. ووفقاً للتقرير، يعزى انخفاض الواردات من روسيا بصفة رئيسية إلى أعمال صيانة المصافي.

العرض من خارج الأوبك

ظل الإنتاج العالمي من السوائل النفطية ثابتاً دون تغيير يذكر على نطاق واسع في أغسطس 2023 بعد تراجع الشهر السابق. ووفقاً للبيانات الأولية، بلغ متوسط إمدادات النفط العالمية 100.7 مليون برميل يومياً، أي بنفس مستويات الشهر الماضي. ووفقاً للأوبك، تراجعت إمدادات الموردين من خارج الأوبك هذا الشهر بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً، لتصل في المتوسط إلى 73.3 مليون برميل يومياً. وقابل هذا الانخفاض زيادة مماثلة في إنتاج الأوبك.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2023/2024 - (مليون برميل يومياً)



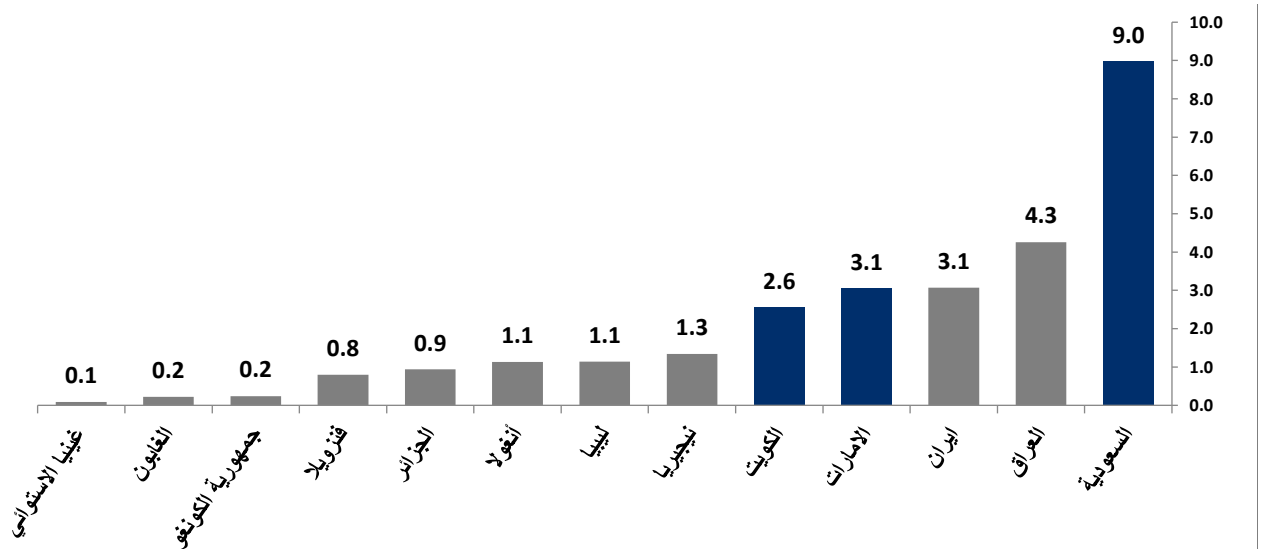
وتم رفع توقعات نمو إمدادات السوائل النفطية من خارج الأوبك للعام 2023 وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن منظمة الأوبك. ومن المتوقع الآن أن ينمو العرض بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً هذا العام ليصل إلى 67.4 مليون برميل يومياً مقارنة بالنمو المتوقع بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً وفقاً لتقرير الشهر السابق. وتضمنت التعديلات بصفة رئيسية رفع توقعات العرض لكل من روسيا (+71 ألف برميل يومياً) والولايات المتحدة (+63 ألف برميل يومياً)، والبرازيل (+40 ألف برميل يومياً) وهو الأمر الذي قابله خفض التوقعات الخاصة بكل من النرويج (-28 ألف برميل يومياً) وكندا (-25 ألف برميل يومياً)، والمملكة المتحدة (-22 ألف برميل يومياً).

كما تم الإبقاء على توقعات العرض للعام 2024 دون تغيير يذكر مع توقع تسجيل نمواً قدره 1.4 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 68.8 مليون برميل يومياً. إلا أن التوقعات الخاصة بالنرويج شهدت مراجعة تصاعدية وقابلها خفض توقعات إمدادات الولايات المتحدة. وتتوقع الأوبك نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي هذا العام بوتيرة بطيئة وثابتة، على الرغم من وجود شكوك تتعلق بإنتاج النفط الصخري وأعمال الصيانة غير المخطط لها للمصافي خلال الفترة المتبقية من العام.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

شهد إنتاج الأوبك من النفط انتعاشاً هامشياً خلال شهر أغسطس 2023 بعد أن سجل أعلى معدل تراجع منذ أكثر من ثلاثة أعوام خلال شهر يوليو 2023. وبلغ متوسط الإنتاج خلال الشهر 27.8 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، بنمو شهري قدره 40 ألف برميل يومياً. وأظهرت بيانات الإنتاج من مصادر الأوبك الثانوية زيادة أكبر قليلاً بمقدار 113 ألف برميل يومياً، إذ بلغ متوسط الإنتاج 27.45 مليون برميل يومياً. وسجلت السعودية مرة أخرى أكبر انخفاض شهري في الإنتاج خلال الشهر تليها أنجولا وفنزويلا والجزائر والكونغو. وقد قابل الانخفاضات ارتفاع الإنتاج بصفة رئيسية من جهة كل من إيران ونيجيريا والعراق وليبيا. وقد تؤدي قرارات خفض الإنتاج المستمرة من قبل الأوبك وحلفائها، إلى جانب التخفيضات الطوعية بشكل رئيسي من قبل السعودية وروسيا إلى نقص إمدادات النفط العالمية بأكثر من 3 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من العام 2023. وقد يكون هذا أكبر عجز يتم تسجيله منذ أكثر من عقد من الزمن.

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر أغسطس 2023 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وانخفض إنتاج النفط في السعودية إلى ما دون مستوى 9 مليون برميل يومياً خلال الشهر ليصل إلى 8.98 مليون برميل يومياً، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ 24 شهراً، وفقاً لوكالة بلومبرج. كما أثر تنفيذ قرارات خفض الإنتاج الإضافي للإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً على صادرات المملكة من النفط الخام التي وصلت إلى أدنى مستوياتها في 29 شهراً عند 5.55 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. ومن حيث الوجهة، وصلت الصادرات إلى الصين والولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات خلال الشهر بينما ارتفعت الصادرات الموجهة إلى الهند.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست